

ينبغي على قادة العالم مضاعفة الجهود لإبرام اتفاق بشأن اللاجئين والمهاجرين، قائماً على أسس صلبة ومبادئ أخلاقية

يهدف مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والمهاجرين الذي دُعي إلى عقده في التاسع عشر من سبتمبر /أيلول المُقبل، لمعالجة واحدة من أكبر التحديات العالمية في عصرنا هذا، وهي تحديداً حماية ومساعدة الملايين من البشر في سعيهم بحثاً عن الأمان والكرامة.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 20 مليوناً من الرجال والنساء والأطفال قد أُجبروا على النزوح عبر الحدود الدولية جراء ما يجري من صراع وعنف واضطهاد.

وبالإضافة إلى تلك الملايين، فهناك أيضاً ملايين آخرون من البشر يضطرون إلى النزوح بسبب افتقارهم إلى سُبل العيش، أو الغذاء، أو الماء، أو الأمان في أوطانهم، والذي يكون على نحو متزايد أيضاً بسبب تغير المناخ والكوارث البيئية. وهناك العديدون يتعرضون خلال نزوحهم للغرق في البحر، أو للموت، أو للمعاملة الوحشية، أو للاستغلال. وحتى في حال تمكن المهاجرين واللاجئين من التحرك أو الوصول بأمان إلى وجهتهم المقصودة، فغالباً ما يُقابلوا بالارتياب في أمرهم، والكرهية المعتادة للأجانب، والعنف، والتجريم، والمُعانة من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك سوء المعاملة على أيدي موظفين حكوميين، والاحتجاز التعسفي، والحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية. وفي الوقت ذاته، فهناك العديد من البلدان، لا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض التي قامت بالترحيب بملايين اللاجئين الفارين من العنف؛ ويوجد في جميع أنحاء العالم عدد لا يُحصى من أعمال التضامن والدعم للأشخاص النازحين.

وقد اضطلع المجتمع الدولي من قبل بمسؤوليته المُتمثلة في حماية أولئك الأشخاص، ولابد الآن من القيام بذلك مُجدداً.

وقد خطا العالم في الماضي خطوات كبيرة نحو التعاون لإيجاد حلول فعلية ملموسة.

ويُصادف الثامن والعشرون من يوليو /تموز مرور 65 عاماً على اعتماد "الاتفاقية المتعلقة بشؤون اللاجئين" في عام 1951، المعنية بحماية اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية.

إن العالم الآن بحاجة بصورة أكبر وليست أقل إلى التعاون وإيجاد الحلول من أجل النازحين كافةً.

ومؤتمر القمة هو بمثابة فرصة مُتاحة للعالم لإيجاد حلول فعالة ودائمة. وتجري هذا الأسبوع مفاوضات بشأن النتائج المتوخاة لمؤتمر القمة؛ وينبغي على زعماء العالم اغتنام هذه الفرصة الفريدة لإظهار القيادة المُلتزمة بالمبادئ الأخلاقية، والتوافق على وثيقة نتائج تليق بهذه القضية.

وهناك عشرات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم يرغبون في قيام حكوماتهم بتلك الخطوة، كما أن جميع الأديان الرئيسية تؤكد على العرف الاجتماعي الدارج، والذي يوجب حماية أولئك الأشخاص الذين يواجهون الأخطار، وقال 80% من المستطلعين على "استطلاع منظمة العفو الدولية لقياس مؤشر الترحيب باللاجئين" أنهم سوف يقبلون الأشخاص الفارين من الحروب أو من الاضطهاد الذي يواجهونه في بلادهم. وقد انضم عدة آلاف كمُؤيدين لدعوة منظمة أكسفام الدولية للحكومات إلى تقاسم المسؤولية بصورة عادلة، في عالم تستضيف فيه البلدان النامية 86% من اللاجئين في العالم، ولدعوة "منظمة إنقاذ الطفولة" للتوصل إلى اتفاق جديد بشأن اللاجئين، يهدف على وجه الخصوص، إلى عدم السماح باستمرار أي طفل لاجئ لأكثر من شهر واحد دون تلقيه للتعليم اللازم.

والحلول ممكنة، سواءً بالنسبة للاجئين والمهاجرين، أو بالنسبة لمجتمعاتهم، حيث يتعين على العالم بأسره المسارعة نحو تقاسم المسؤولية، وليس التنصل من المسؤولية.

ونحن، المنظمات غير الحكومية الموقعة أدناه، نرى أن مؤتمر القمة بشأن اللاجئين والمهاجرين يمكن أن يُقر إحداث تغييرات حيوية تصب في صالح الملايين من البشر والمجتمعات التي بحاجة ماسة إلى ذلك. ومع ذلك، فإن قلقاً عميقاً يساورنا إزاء عدم إظهار القادة للإرادة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك.

وفي هذا الصدد، فإن معيار النجاح في تحقيق ذلك، سيتوقف على مدى احتواء الوثيقة الختامية المتوافق عليها من قِبل الحكومات على ما يلي:

1- تعزيز وتنفيذ القانون والمعايير الدولية القائمة حالياً الخاصة باللاجئين وحقوق الإنسان، والمعايير المتعلقة بحماية جميع الأشخاص النازحين، مع إيلاء اهتمام خاص بتلبية الاحتياجات ومعالجة أوجه القصور فيما يخص الأطفال، وحقوق الإنسان للأشخاص النازحين داخلياً، واللاجئين، والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم، وفي حال وجود أطفال، وأيضاً بغض النظر عن وضع الهجرة الخاص بالوالديهم أيّاً كان.

- 2- الالتزام بإرساء نظام عالمي يضمن مشاركة حكومات الدول في تحمل مسؤولية الترحيب باللاجئين، وحمايتهم، ومساعدتهم، على أن يقوم كل بلد من البلدان بالمشاركة بحصة عادلة في الإيفاء بتلك الالتزامات، وتحديد إجراءات فعلية ملموسة لتحقيق ذلك، والالتزام بوضعها موضع التنفيذ.
 - 3- إقرار وضع مبادئ وخطوط توجيهية نحو توفير الحماية والمُساعدة اللازمة للمهاجرين الذين هم عرضة للمخاطر أثناء نزوحهم وعلى الحدود.
 - 4- الاعتراف بصورة صريحة بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، لحماية مصالح الطفل الفضلى، ووضع حد لممارسة احتجاز الأطفال على أساس وضعهم أو وضع آبائهم كمهاجرين.
 - 5- وضع خارطة طريق واضحة المعالم، نحو إرساء إطار عمل يستند إلى معايير محددة، بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، والتي يتعين اعتمادها خلال عام 2018، بما في ذلك قنوات موسّعة لهجرة العمالة بجميع مستويات المهارات، وجمع شمل الأسرة، والتعليم، وبرامج التقييم.
- وعلاوة على ذلك، فإنه يتعين على منظمات المجتمع المدني، أيضاً، أن ترتفع إلى مستوى التحدي المتمثل في النزوح غير المسبوق للأشخاص، وذلك من خلال شراكة مع الحكومات، وكذلك مع اللاجئين، والمهاجرين والمجتمعات في كل مكان على وجه المعمورة. وهذا هو ما نسعى إلى القيام به
- وهذه النتائج التي نتطلع إلى تحقيقها لا تعدو أن تكون سوى تكرار للالتزامات القائمة حالياً، أو ربما تكون أقل فاعلية منها، أو وربما تنتقص منها؛ وبالتالي فلا يمكن اعتبارها نجاحاً. وعلى أية حال، فإننا نحثُ الدول الأعضاء على اغتنام هذه الفرصة غير المسبوقة.

الموقعون:

منظمة أليانزا الأمريكيتان

منظمة العفو الدولية

منظمة الوصول إلى الملجأ

منظمة رعاية الدولية

كاريتاس إينتيناتيونالييس

مركز دراسات الهجرة

وهيئة الخدمات الكنسية العالمية

المجلس الدانمركي للاجئين

هياس، المنظمة اليهودية العالمية لشؤون اللاجئين

منظمة هيومن ريتس ووتش

اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة

ائتلاف الاحتجاز الدولي

لجنة الإنقاذ الدولية

منظمة أطفال في حاجة إلى الحماية

الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين

اللجنة غير الحكومية لشؤون الهجرة

المجلس النرويجي للاجئين

منظمة أوكسفام الدولية

منظمة إنقاذ الطفولة

شبكة الهجرة الدولية سكالابريني

قرية إغاثة الأطفال

الاتحاد اللوثري العالمي